مفاجأة القمح..

تسويق هذا العام أقل من العام الماضي.. حتى الآن ٦١٦ ألف طن بينما في العام الماضي ٧٢٠ ألف طن

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف في تصريح خاص لـ«الوطن» عن أن إجمالي المسوق من القمح حتى يوم أمس تجاوز ٦١٦ ألف طن، موضحاً أن تسويق القمح بات بمراحله الأخيرة، متوقعاً أن تنتهي عمليات التسويق للموسم الحالي خلال عشرة أيام لافتاً إلى انتهائها في بعض المحافظات.

وبين الخلف أنه وفقاً للمعطيات والمؤشرات فإن الكميات المسوقة من القمح خلال الموسم الحالي لن تتجاوز ٦٨٠ ألف طن كحد أقصى وهي أقل من الكميات المسوقة خلال الموسم الماضي التي وصلت لـ٧٢٠ ألف طن تم تسويقها لمؤسسة الحبوب و٦٠ ألف طن سوقت لمؤسسة إكثار البذار.

ولفت إلى أن الكميات المسوقة على مستوى القطر يومياً خلال الفترة الحالية تتراوح بين ٥ و٦ أطنان وهذه الكميات انخفضت بشكل كبير بعد أن وصلت خلال الفترات الأولى من التسويق لحدود ٢٥ ألف طن يومياً. وأكد بأن تسويق القمح من محافظة الحسكة أفضل من الموسم الماضي والسبب أن سعر الشراء الذي حددته الحكومة للقمح وهو ٥٥٠٠ ليرة للكيلو أعلى من السعر الذي تشتري به مبيلشيات «قسد» القمح من الفلاحين الموجودين في المناطق الخارجة

عن السيطرة وهو بحدود ٤٣٠٠ ليرة للكيلو، فقام الفلاحون بتسويق محصولهم بطرقهم الخاصة لمراكز الاستلام التابعة لمؤسسة الحبوب بعكس الموسم الماضي الذي كان فيه صعوبة بالتسويق، موضحاً أنه خلال الموسم الحالي تم تسويق نحو ١١٦ ألف طن من محافظة الحسكة في حين أنه خلال الموسم الماضي لن تتجاوز الكميات المسوقة منها ١٥ ألف طن.

وبخصوص ترتيب المحافظات المنتجة من ناحية تسويق القمح للموسم الحالي أوضح الخلف أن النسبة الأكبر من التسويق كانت خلال الموسم الحالي من محافظة حلب التي وصلت لحدود ١٧٠ ألف طن لغاية تاريخه ومن ثم تأتي الحسكة بالمركز الثاني بحدود ١١٦ ألف ومن ثم حماة التي تم التسويق منها لغاية تاريخه نحو ١٠٧ آلاف طن، أما بالنسبة لبقية المحافظات فقد تم تسويق نحو ٥٠ ألف طن من محافظة حمص لغاية تاريخه و٢٠ ألف طن من ريف دمشق ومن السويداء نحو ٧ آلاف طن ومن اللاذقية ٢٠٠٠ طن ومن طرطوس ٥٩٠٠ طن، في الوقت الذي انتهى التسويق من محافظة إدلب والرقة وحمص تقريباً.

وعن الصعوبات التي واجهت الفلاح أكد الخلف أن حالة الطقس السائدة أثرت سلباً في نوعية الحبوب وهذا الأمر انعكس على قيم الأقماح المبيعة وخصوصاً أن سلم أسعار الشراء كان قاسياً خلال الموسم الحالي، إضافة إلى أن التأخير في صرف قيم الأقماح للفلاحين مازال مستمراً وهذا التأخير يؤثر بالدرجة الأولى تنفيذ الخطة الزراعية للموسم الصيفي إذ إن الفلاح لديه التزامات وديون مترتبة عليه وبحاجة للسيولة كي يستمر في العمل لذا لا بد من الإسراع في صرف قيم الأقماح المسلمة للفلاحين في أسرع وقت ممكن.

١١٢,٧ ألف طن من القمح.. والتسويق ينحصر حالياً بالتجار

الحسكة- دحام السلطان

بيّن مدير فرع المصرف الزراعي التعاوني بالحسكة عزو الحامد العلي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن اللغط الحاصل بشأن مسألة الأخذ والرد فيما يخص صرف قيم فواتير الفلاحين، وسقفها الأعلى الذي لا يتعدى الرقم فيه مبلغ الـ٥٠ مليون ليرة، وعملية ربط المسؤولية فيها بالمصارف الزراعية، هو من اختصاص مصرف سورية المركزي، الذي لا يسمح نظام التعامل المسموح فيه بين المصارف الزراعية التعاونية والمصرف المركزي، بأن يعبر رقم صرف أي فاتورة لقيم الأقماح الرقم المالي المشار إليه، حسب التعليمات المتداولة بيننا وبين المركزي، لافتاً إلى أنه يحق للمصرف الزراعي أن يصرف في اليوم التالي مبلغ ٢٥ مليوناً أو كامل المبلغ المحدد في كل فاتورة من فواتير الفلاحين، إذا كان حجم الفاتورة يتجاوز مبلغ الـ٥٠ مليوناً كدفعة أولى في حال توفّر السيولة النقدية في فروع المصارف.

وأوضح العلي أن الرقم الذي تم تحويله إلى المصارف الزراعية التعاونية من فرع السورية للحبوب كقيم أقماح للفلاحين عن طريق مصرف سورية المركزي، وصل إلى ٢٤٠ ملياراً و١٦٢ مليوناً و٦٠٠ ألف ليرة سورية، والتي بدورها تم تحويلها إلى فروع المصارف الزراعية التعاونية بالمحافظة.

وفي سياق آخر وحسب إحصائيات مديرية زراعة الحسكة فإن كميات الأقماح المسوقة إلى مراكز الشراء وصلت حتى نهاية دوام أمس الأول الثلاثاء إلى ١١٣ ألفاً و٧٧٦ طناً من القمح، على الرغم من القرار الجائر والمجحف واللامسؤول الذي قضى بإيقاف العمل بتسويق الأقماح عبر البطاقة الشخصية، التي تم اعتمادها والاتفاق عليها للتسويق لفترة عشرة أيام فقط، حسبما قررته لجنة التسويق الفرعية خلال اجتماعها الذي سبق موعد التسويق الجاري، وهذا القرار أجهض آمال الفلاحين وقضى على آمالهم بتوريد كل حبة قمح إلى مراكز الدولة، كي لا يكونوا عرضة لابتزاز التجار والوسطاء والسماسرة، الذين أخذوا دورهم اليوم في عملية التسويق عبر شهادات منشأ حصلوا عليها بطرقهم الخاصة؟ وسط عملية إقبال خفيفة شارفت على نهاياتها مع نهاية موسم الحصاد هذا العام، والتي حصر التسويق فيها الآن بالتجار فقط، بعد أن انتهى الفلاحون والمزارعون من حصاد محاصيلهم، وتسويق أقماحهم إلى مراكز التسويق الرسمية الثلاثة «جرمز، الطوابير، الثروة الحيوانية» المعتمدة على مستوى محافظة الحسكة، والموجودة في محيط ريف مدينة القامشلي والريف الجنوبي الشرقي للمدينة.

بعد استقراره الذهب يرتفع ٤ آلاف ليرة للغرام

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية ٤ آلاف ليرة سورية للغرام الواحد عيار٢١ قيراطاً، وذلك عن السعر الذي سجله واستقر عليه منذ الرابع والعشرين من حزيران الماضي.

وحددت النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٩٧٨ ألف ليرة وسعر شراء ٩٧٧ ألف ليرة، في حين سجل سعر الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٣٨٢٨٦ ليرة وسعر شراء ٨٣٧٢٨٦ ليرة.

ووفقاً للجمعية بلغ سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٥ مليوناً و٣٠٠ ألف ليرة سورية، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٨ ملايين و١٢٥ ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها وبالربط الإلكتروني وإعطاء فاتورة نظامية عليها لصاقة QR، وأن يتم استيفاء الرسم المالي بعد احتساب سعر الذهب للقطعة مضافاً إليه أجور التصنيع، مع التشديد على أن أي مخالفة تعرض الحرفي للمساءلة القانونية والمالية كما يمكن إرسال الشكاوى على أرقام الجمعية.

وفي سياق متصل أصدرت الهيئة العامة للضرائب والرسوم تعميماً تضمن تبسيط بعض الإجراءات المتعلقة بتقديم بيان رسم الإنفاق الاستهلاكي لمكلفي مهنة الصاغة، حيث تضمن التعميم التأكيد على تقديم البيان الشهري خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر التالي وفق النموذج المبسط المخصص لهذه المهنة كما أتاح للمكلفين الحصول على نموذج البيان من خلال الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية أو مجاناً من خلال مديريات المالية بالمحافظات.. كما تضمن التعميم تسديد رسم الإنفاق الاستهلاكي (وإضافاته ومتمماته إن وجدت) يجب أن يكون خلال مهلة تقديم البيانات، مع تذكير المكلفين بإمكانية التسديد عبر الحسابات المصرفية لمديرية المالية التابع لها المكلف في أي من المصارف العاملة.

١٣٩ مشروعاً جديداً بتكلفة ٥٧ ألف مليار ليرة

لايقة لـ«الوطن»: خريطة المشاريع الجديدة في سورية.. دمشق أولاً وريفها ثانياً والسويداء ثالثاً وحلب رابعاً

جلنار العلي

كشفت مديرة هيئة الاستثمار السورية ندى لايقة أن مجمل عدد إجازات الاستثمار الممنوحة وفق القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته، وصل حتى تاريخه إلى ١٣٩ مشروعاً بتكلفة تقديرية تصل إلى ما يقارب ٥٧ تريليون ليرة، وبما يؤمن ١٣٦١٩ فرصة عمل.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّنت لايقة أن ٦٣ إجازة استثمار من تلك الإجازات تم منحها خلال النصف الأول من العام الحالي، بتكلفة تقديرية تتجاوز ٥٣ تريليون ليرة، وتحقق ٦٧٧٨ فرصة عمل، معيدة ارتفاع التكلفة الكبيرة للمشاريع خلال العام الحالي إلى عدة أسباب أولها الترخيص لمشروعي نقل ضخم وواحد صناعي على مستوى عال جداً خلال هذا العام، إضافة إلى إدراج قطاع النقل حديثاً في قانون الاستثمار رقم ١٨، تلبية لمتطلبات إعادة تأهيل هذا القطاع الذي تضرر خلال سنوات الحرب على سورية، ناهيك عن الانفتاح الاقتصادي المهم لسورية على الدول الأخرى وبيّنت لايقة في تصريحها أن قطاع النقل احتل المرتبة الأولى في القطاعات التي منحت لها إجازات استثمار خلال العام الحالي، حيث وصلت حصته إلى ٤٥ مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت قرابة ٥٠,٢ تريليوناً، وبما يؤمن نحو ٣٥٤٣ فرصة عمل، في حين وصل عدد المشاريع في القطاعات الصناعية إلى ٩ مشاريع بتكلفة تقديرية تصل إلى ١,٧ تريليون ليرة تؤمن ١٤٨٤ فرصة عمل، لتأتي مشاريع الطاقات المتجددة في المرتبة الثالثة خلال العام الحالي، حيث بلغ عدد المشاريع ٤

مشاريع بتكلفة تتجاوز بـ١٦٣,٤ مليار ليرة، وبما يؤمن فرص عمل لـ٧٠ عاملاً، أما الإجازات الممنوحة في مجال القطاع السياحي وصل عددها إلى ثلاثة مشاريع بلغت تكلفتها نحو ٨٦٩,٩ مليار ليرة، ليصل عدد فرص العمل المؤمنة من خلالها إلى ١٦٢٦ فرصة، وفي المرتبة الأخيرة جاء قطاع الزراعة حيث وصل عدد المشاريع فيه إلى مشروعين بتكلفة تقدّر بـ١٠,٧ مليارات ليرة، وبعدد فرص عمل يبلغ ٥٥ فرصة.

وحول التوزع الجغرافي لهذه المشاريع، أوضحت لايقة أن محافظة دمشق جاءت بالمرتبة الأولى بواقع ٢٦ مشروعاً بتكلفة تقديرية ٥٠,٠٤ تريليون ليرة، وبـ٢٧٤٨ فرصة عمل، لتليها محافظة ريف دمشق التي حصدت ١٢ مشروعاً بتكلفة تقديرية ٨٨٤,٤ مليار ليرة، وبما يؤمن فرص عمل لـ١٢٩٩ شخصاً، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب محافظة السويداء حيث وصل العدد إلى تسعة مشاريع بتكلفة ١٠٥,٩ مليارات ليرة، و٤٠٧ فرص عمل، والمرتبة الرابعة من نصيب محافظة حلب بواقع ٦ مشاريع بتكلفة تصل إلى قرابة ٧٢٤,٣ مليار ليرة، و٧٠٨ فرص عمل، لتأتي محافظة طرطوس بالمرتبة الخامسة، حيث منحت إجازات استثمار فيها لـ٥ مشاريع بتكلفة ٣٧٦,١٧ مليار ليرة بما يؤمن ١١٦٦ فرصة عمل، أما محافظة حمص كانت في المرتبة السادسة بواقع أربعة مشاريع تصل تكلفتها التقديرية إلى ٨٤٨,٠٨ مليار ليرة، وبفرص عمل يصل عددها إلى ٣٨٢ فرصة، أما محافظة الحسكة فكانت بالمرتبة الأخيرة بمشروع واحد فقط بتكلفة تقدر بنحو ٣٨,٠٧ مليار ليرة، ليؤمن فرص عمل لـ٦٦ عاملاً.

تقديرات بالحاجة إلى فتح ٢,٥ مليون حساب جديد خلال ٣ أشهر

الوكالات غير مقبولة لفتح حساب لمستحقي الدعم

عبد الهادي شباط

كشف مدير في القطاع المصرفي نقلاً عن البنك المركزي عدم قبول الوكالات بكل أنواعها لفتح الحسابات المصرفية لحاملي بطاقات الدعم وأنه لابد من حضور صاحب بطاقة الدعم شخصياً إلى المصرف.

وأوضح أن معظم التقديرات تفيد بأنه إضافة إلى الحسابات المفتوحة لدى المصارف سنكون بحاجة لفتح نحو ٢,٥ مليون حساب جديد خلال ٣ أشهر وأن هناك حالة إقبال واسعة على فتح الحسابات الجديدة.

وفي المصرف العقاري بيّن مدير الدفع الإلكتروني سامر سليمان أن فتح الحسابات متاح أثناء ساعات الدوام الرسمي، إضافة إلى الفترة بين الساعة ٣ و٥ مساءً حيث خصصت هذه الفترة حصراً لفتح الحسابات وأنه لا يمكن القيام بأي خدمات مصرفية خلالها سوى فتح الحسابات، مبيناً أن هناك حالة ضغط شديدة على فتح الحسابات لدى بعض فروع العقاري مثل فرع حمص وفروع دمشق، وخاصة أنه بالأصل هناك ضغط على فتح الحسابات لدى فروع المصرف، مقدراً أنه تم خلال العام الماضي ٢٠٢٣ فتح نحو ١٠٠ ألف حساب جديد لدى المصرف.

وعن تكلفة فتح الحساب بيّن أن إجمالي العمولات ٢٤٦٠٠ منها نحو ١٢ ألف تعود للمالية في حين يتم وضع ١٠ آلاف ليرة في الحساب.

وفي التسليف الشعبي بيّن معاون المدير العام عدنان حسن أنه بهدف تسهيل وتسريع إجراءات فتح الحسابات المصرفية لحاملي بطاقات الدعم، عمم المصرف على فروعه تمديد أوقات الدوام الرسمي حتى الساعة السادسة مساءً، إضافة إلى الدوام يوم السبت من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً.

وأوضح أن العمليات المصرفية خلال فترة الدوام الإضافية ويوم السبت تقتصر على العمليات المرتبطة بفتح الحسابات المصرفية وتفعيلها وتنشيط الحسابات المصرفية الجامدة، من دون القيام بأي عمليات أخرى.

وبالنسبة للوثائق المطلوبة بيّن حسن أنه يكتفى بتقديم وثيقة التعريف الشخصية واستيفاء قيمة العمولات والطوابع وقيمة إصدار بطاقة الصراف الآلي والرقم السري، وأن الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري المركزي (١٠٠٠) ليرة، كما بيّن أن تكلفة البطاقة ١٠ آلاف ليرة وطباعة الرقم السري ٥ آلاف ليرة.

بينما أوضح مدير في مصرف حكومي، أنه من الأفضل توزيع فتح الحسابات على المصارف تبعاً لتصنيفات يتم تحديدها لتوزيع عبء فتح الحسابات وعدم تركز فتح الحسابات لدى بعض المصارف.

ومع التوجه الحكومي لفتح حسابات لحاملي بطاقات الدعم خلال ٣ أشهر تم الطلب من جميع حاملي بطاقات الدعم فتح حسابات مصرفية في حال لم يكن لديهم أي حساب مصرفي لدى أي من المصارف العامة أو الخاصة، وبهدف تسريع وتسهيل إجراءات فتح الحسابات المصرفية للمواطنين.

كما أصدرت وزارة المالية تعميماً للمصارف العامة لزيادة عدد ساعات الدوام الرسمي في فروعها حتى الساعة السادسة مساءً، إضافة إلى الدوام يوم السبت، على أن تقتصر العمليات المصرفية خلال فترة الدوام الإضافية على العمليات المرتبطة بفتح الحسابات المصرفية وتفعيلها وتنشيط الحسابات الجامدة إن وجدت.